

مختارات من الدراسات والأبحاث الماركسية الجديدة

التاسع من يونيو/ حزيران ٢٠١٧

أضواء يسارية عربية على التجربة الاشتراكية في الصين:

- ١- التجربة الصينية.. ابتكار نظري وممارسة عملية/ بسام محيي.
- ٢- الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.. هكذا يقود الحزب الشيوعي الصيني بلاده نحو التنمية والنهضة/ صلاح عدلي.
- ٣- من دينغ شياو بينغ... إلى شي جين بينغ قراءة في التجربة "الاشتراكية" الصينية/ د. ماري ناصيف – الدبس.

هذا الإصدار الذي أسميته "مختارات من الدراسات والأبحاث الماركسية الجديدة" يسعى إلى تقديم بعض الجديد من الإنتاج الفكري للكتاب والباحثين الماركسيين.

وفي هذا الإصدار الثاني من هذه المختارات أقدم لكم بعض المواد حول التجربة الصينية، التي تم تقديمها أو نشرها خلال زيارة لجمهورية الصين الشعبية أو في أعقاب تلك الزيارة، هي:

- التجربة الصينية.. ابتكار نظري وممارسة عملية/ بسام محيي.
- الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.. هكذا يقود الحزب الشيوعي الصيني بلاده نحو التنمية والنهضة/ صلاح عدلي.
- من دينغ شياو بينغ... إلى شي جين بينغ قراءة في التجربة "الاشتراكية" الصينية/ د. ماري ناصيف – الدبس.

أملاً أن تكون هذه المختارات مفيدة في التعرّف على التجربة "الاشتراكية" في الصين، التي لاتزال محل نقاش وجدل، وتعريها تناقضات وتواجهها تحديات لما يتم حسمها بعد.

أحمد الدين

التجربة الصينية.. ابتكار نظري وممارسة عملية/

بسام محيي

مداخلة للرفيق بسام محيي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي

في منتدى وانشو- بكين (أبريل/نيسان ٢٠١٦)

تعتبر التجربة الصينية واحدة من التجارب التي أدهشت المجتمع الإنساني بانجازات التنمية المتسارعة خلال اكثر من ثلاثين عاما من تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح. وتعتبر التجربة ابتكاراً جديداً، والعمل الجاد والمبادرة الجريئة والعزم في الممارسة العملية وحماية سيادة الدولة ومصالحها.

تعتمد التجربة في بناء "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" على بلد يقوده حزب شيوعي واقتصاد يقوم إلى حد ما على السوق التنافسية، كما يسميه الصينيون، وفقا لوصفة دينغ سياو بينغ، "اقتصاد السوق الاشتراكي" وهو الربط بين الاشتراكية والسوق معتمدا على رفض اي تحول سياسي يستهدف تغيير السلطة السياسية ودور الدولة. وقد مرت "الظاهرة الصينية" بعدة مراحل في الاصلاحات الاقتصادية لوصفة دينغ منذ عام ١٩٧٨ حتى يومنا هذا، والتحول الى سياسة السوق واستحداث علاقة تصالح وتبادل متكافئ مع النظام الاقتصادي العالمي. وقد قدمت الاصلاحات الاقتصادية على الاصلاحات السياسية بهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي.

يعتبر صعود الصين الاقتصادي ظاهرة مهمة على صعيد بناء الدولة والنظام الاقتصادي العالمي وتحديا كبيرا امام المراكز الرأسمالية الثلاثة امريكا واوروبا واليابان. إن التنمية السلمية، او "التنمية العلمية" كما يسميها الصينيون، تتمثل في جوهرها في تحقيق التنمية الذاتية والمساهمة في صيانة السلام العالمي.

وقد شهدت الصين نموا اقتصاديا وخاصة في مجال الصادرات، وارتفاع حجم الاستثمار الصيني في الخارج، وحققت نسبة عالية من الادخار الداخلي، مع ارتفاع

في متوسط النمو وصل الى ٩،٩ في المئة في عام ٢٠٠٠ ويتوقع انخفاضه في عام ٢٠١٦ الى ٧،٧ في المئة لقد نقلت التجربة الصين الى الحداثة وهي معكوسة على مظاهر وسلوك المواطنين والحداثة مرتبطة بالديمقراطية على طريق التحولات الاجتماعية ومعالجة المشكلات القومية والثقافية كما هو الحال لقضيتي التبت والايغور (المسلمين) والتي تحاول القوى الخارجية استغلالها باعتبارها نقطة ضعف في النظام السياسي في الصين.

جوهر الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح

اعلنت الصين تبنيها "اقتصاد السوق الاشتراكي"، وهو الربط بين الاشتراكية والسوق، وادخال الاستثمار الاجنبي الخاص والمشارك وآلياته الى الصين في مناطق شرق وجنوب البلاد، وباشروا في تطبيق برنامج الاستثمار والتنمية والتحول الاقتصادي ليشمل شمال وغرب الصين.

ويصف الصينيون تجربتهم في "اقتصاد السوق الاشتراكي" على انه نظام يقوم على اساس اقتصاد السوق ودولة الحزب الشيوعي، هذا الاقتصاد يؤسس على نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج وبقيادة النظام السياسي للحزب الشيوعي والتجنب لأي تغيير سياسي في الدولة والسلطة، على الرغم من وجود ٨ احزاب سياسية اخرى مشاركة في ادارة الدولة الا ان القرار السياسي يتخذ بالتشاور.

هذا النظام الاقتصادي الذي يتعايش فيه مختلف اشكال الملكية جنبا الى جنب يحاول من خلال "اقتصاد السوق الاشتراكي" ان يتخطى اساسا حدود الرأسمالية أي ان يضمن العدالة في المجتمع بالاعتماد على الكفاءة الاقتصادية، وان يكون اقتصاد السوق وسيلة لخدمة الناس في تبادل منتجات العمل، لكن تبقى القيمة هي العتلة او الحافز في التقدم الاقتصادي، وهذا يؤدي الى استقطاب اجتماعي، ويرفض الصينيون اعتبار ذلك شكلا او محفزا للصراع الطبقي لانه يتناقض مع نظرية دينغ سياو بينغ في الاصلاح والانفتاح، بل اعتبر ذلك شكلا من اشكال التسوية المجتمعية.

ومن المعروف ان النظام الاقتصادي الاساسي يتقرر بعلاقات الانتاج، وقد سادت الملكية العامة لوسائل الانتاج، وفي المرحلة الاولى للتجربة الصينية، أي بعد انتصار الثورة الصينية في عام ١٩٤٩ وما أثبتته توجهات وخطط الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ والخطط الخمسية للدولة ، الى جانب القطاعات الاقتصادية الاخرى في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات. ويعتقد الشيوعيون الصينيون ان التوجه "اقتصاد السوق الاشتراكي" باعتباره آلية اقتصادية معناه هو الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي الى اقتصاد السوق، الذي يتم استخدامه لانجاز اهداف اشتراكية بسيطرة الدولة الصينية وحزبها الشيوعي على الانتاج والتوزيع للسلع. ويلعب السوق دورا اساسيا في الاصلاح والانفتاح على العالم ولم يختف عنه البعد التخطيطي وله قوة ادارية تفوق العديد من البلدان الرأسمالية، ويزعم البروفسور

يانغ ان النظام الاقتصادي الاساسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية يضمن العدالة في المجتمع.

وقد تم إدخال الإصلاحات على الاقتصاد والانفتاح على الاستثمار الخارجي في الصين وتقديم التسهيلات في انجاز المشاريع وفق القوانين والضوابط المرعية في مؤسسات الدولة، وتحويل أراضي الكومونات الشعبية إلى ملكيات عائلية أو مختلطة، والسماح بالملكية الخاصة للأراضي ولوسائل الإنتاج، وإقامة مقاولات فلاحية مختلطة بين الدولة والقطاع الخاص، وتم السماح باستيراد التكنولوجيا من الخارج كالآلات، والمواد الأولية والخام والطاقة وغيرها. وجرى التخفيف من احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، والسماح بإنشاء مقاولات خاصة في قطاعي الصناعة والتجارة، وظهور المؤسسات المختلطة ذات الرأسمال الوطني الصيني والأجنبي، وإعادة تنظيم مقاولات الدولة بمنحها الاستقلال المالي والإداري، وتشجيع التبادل التجاري مع الخارج بعد الانخراط في منظمة التجارة العالمية، وإعطاء حوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الصين.

هل الصين رأسمالية ام اشتراكية؟

ان قيادة الحزب الشيوعي الصيني وسلطة الدولة متمسكة بالقيم الاشتراكية على الطريقة الصينية وخاصة في المساواة وحق الفلاحين في الحصول على الارض. وان الاشتراكية تبنى لتحرير الانسانية من الاستغلال وتسخير اي تراكم لتطویر المجتمع وهذا يرتبط ايضا بقضية الديمقراطية وجدليتها مع البناء الاشتراكي. ان المشروع الحقيقي في الصين لاقتصاد السوق الاشتراكي هو اعادة بناء الهياكل الاساسية للرأسمالية ومؤسساتها مع تقليل وطأتها على الطبقات الاجتماعية وخاصة على العمال والفلاحين. وقد اثبتت التجارب السابقة ان الوصول الى الاشتراكية طريق طويل يحتاج الى خلق اشكال من الملكية الجماعية وتطويرها في عملية التطور الاجتماعي، وان تلعب الدولة دورا حاسما، ولا يعني استبعاد الاشكال الاخرى للملكية مع تحديد اسلوب عمل كل ملكية والجمع بين التراكم الرأسمالي وتفعيل قيم الاشتراكية وخاصة المساواة والرعاية الاجتماعية والخدمات وتعميق الديمقراطية.

ومن نتائج سياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين يتضح النمو السريع للملكية الخاصة لوسائل الانتاج الذي ادى الى نوع من الاستقطاب الاجتماعي حيث تراجع دور القطاع العام الذي تمتلكه الدولة الى ٣٢,١ في المئة فيما زاد القطاع الخاص الى ٥٥ في المئة فضلا عن القطاع المختلط والفردى، والاستثمارات الاجنبية، وتفاوتت نسبة الدخول العالية والواطنة، وزاد التفاوت بين الريف والمدينة، وان ٢٠ في المئة من السكان صاروا اكثر فقرا، وان هناك أكثر من ٧٠ مليوناً يعيشون تحت خط الفقر المحلي بأقل من ٢٠٠ يوان (٣٠٠) دولار.

ويرى الصينيون بما فيهم الشيوعيون أن المشروع الحقيقي لـ "الطبقة الحاكمة" الصينية ذو طبيعة رأسمالية، ولكنهم لا يعترفون بطبقة رأسمالية انما "فئة" لا

تتدخل بالشأن السياسي للبلد ولا تتخذ قرارات حاسمة لمستقبل الدولة والمجتمع، بل لديها مزايا اقتصادية فقط، وبذلك تكون "اشتراكية السوق" مجرد طريق مختصر لبناء الهياكل الأساسية للرأسمالية ومؤسساتها، ومن المؤكد ان الوضع الذي تشهده الصين منذ ثلاثة عقود ونيف هو نتاج ميول عميقة ولميزان قوى طبقي ولخط سياسي يندمج بميزان القوى ويفعل فيه.

التحديات الجديدة للنظام السياسي والحزب الشيوعي

يبلغ سكان الصين اكثر من ١,٣٧٠ مليار نسمة، وما زال مستوى دخل الفرد متدنيا، رغم ارتفاعه في السنوات الاخيرة. وما زال الطريق وعرا، وتعاني الصين واقتصادها وإدارة الدولة صعوبات وأزمات منها تلوث البيئة ومشاكل التنمية غير المستدامة وعدم التوازن بين الريف والمدينة، فبعد ٣٠ عاما دخلت الصين مرحلة حاسمة، وتواجه مهمتين الاولى ان يكون عام ٢٠٢٠، الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، عاما للوصول الى انجاز (مرحلة بناء مجتمع رغيد الحياة)، والمهمة الاخرى ان يكون عام ٢٠٥٠، وهي الذكرى المئوية لتأسيس الصين الحديثة بعد الثورة، هدف بناء دولة متقدمة على المستوى المتوسط. ولذابات هاتان المهمتان اهداف الشعب الصيني لانجازهما عبر الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. ويرى الصينيون ان ذلك يتلاءم مع ظروف الصين في مجال النظام السياسي ونظام اقتصاد السوق والثقافة والايديولوجيا الصينية في تحقيق بناء الامة والدولة الصينية الديمقراطية الحضارية المتنامية. وتلقى هذه المهمات والاهداف التشجيع المستمر من الفئات الاجتماعية والقوى السياسية للعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

اربعة تحديات امام الحزب

يواجه الحزب أربعة تحديات تتلخص في:

١. التخلص من التراخي والترهل على المستوى المعنوي السائد لدى اوساط مجتمعية غير قليلة بسبب طول فترة حكم الحزب، وعدم قدرة اعضائه على التعرف على مشكلات الحزب الحقيقية وضعف قناعاتهم.

٢. عدم وجود القدرة والكفاءة المطلوبتين ارتباطا بطبيعة المرحلة والتحديات الجديدة لدى اعضاء وبعض كوادر الحزب.

٣. ابتعاد اعضاء الحزب وكوادره عن الجماهير وظهور ميول ونزعات انعزالية عن الجماهير وعدم الاحتكاك بها ومعرفة حاجاتها الضرورية.

٤. الفساد داخل الحزب او للحزبيين في داخل مؤسسات الدولة. ان لقيادة الحزب وعي ومعرفة بهذه الظاهرة وخطورتها. وتتخذ جملة من الاجراءات الحزبية في اعادة بناء الحزب وادارته بشكل صارم، ومكافحة الفساد بقوة وشدة، وتنويع اليات

العمل، وتشديد الرقابة الحزبية ومحاسبة المفسدين، وقد تمت محاسبة حزبيين و(١٠٠) من مسؤولين حكوميين بمستوى وزير ومسؤول مقاطعة (محافظة).

خمس مدارس فكرية

وحول التناقض في التجربة الصينية تظهر خمس مدارس فكرية تدخل في جدل واسع لتحديد معالم وجوهر التحولات الاقتصادية والاجتماعية:

١. المدرسة الاولى ترى ان الصين اشتراكية وفي " المرحلة الابتدائية من الاشتراكية" وتسير في طريق "اشتراكية ذات خصائص صينية"، مع التمسك بقيادة الحزب الشيوعي الصيني ، وتحتاج الى اجيال اخرى.

٢. المدرسة الثانية تعتقد ان الصين استعادت الرأسمالية، وان نظرية دنغ سياو بينغ تحريفية ، وهم يرفضون تجربة " اقتصاد السوق الاشتراكي" لانها تقوم على الملكية الخاصة وعلى المنافسة والاستغلال والاستقطاب مما زاد من معاناة العمال والفلاحين وتنامي الفساد وتعمق التفاوت الاجتماعي وزيادة حدة الصراع الطبقي.

٣. المدرسة الثالثة تنظر الى الصين على انها في مرحلة التراكم الاولى وتحمل عناصر الرأسمالية البيروقراطية والكومبرادور، ويرون ان في الرأسمالية الكثير من الاخطاء لكنها وفرت المرحلة الاكثر تقدما في تأريخ الانسانية، وتعب عن عدم قناعتها لان الصين شجعت الاصلاح الاقتصادي واهملت الاصلاح السياسي، علما ان الاصلاح السياسي يوفر الحريات والشفافية.

٤. المدرسة الرابعة ترى ان "عصر الاصلاح" طور مبكر للانتقال من الاشتراكية التقليدية الى الاشتراكية الديمقراطية التي بدأها ماو وستالين، وهم متأثرون بأفكار لوكاش وغرامشي، ويدعمون الاصلاحات الاقتصادية الصينية كخطوة اولى، والخطوة الثانية العمل من اجل نظام سياسي تنافسي.

٥. المدرسة الخامسة تتكون من باحثين يرون ان الصين تمر بفترة انتقال من انتصار الثورة الديمقراطية الى الاشتراكية وتعتمد رؤيتهم على فرضية ماركس في انتصار الثورة البروليتارية في عدة اقطار في آن واحد حيث التقدم الرأسمالي ومن ثم الهيمنة على السلطة وتحويل الملكية الخاصة الى الملكية العامة ومحو الفوارق الطبقي.

الخلاصة

١. بدأت الاصلاحات على المستوى الاقتصادي في التحول إلى سياسة السوق وتعظيم دور القطاع الخاص والتصالح مع النظام الاقتصادي العالمي، وجذب الاستثمارات الخارجية، والتنمية التدريجية للطبقة الرأسمالية على حساب القوى الاجتماعية الاخرى.

٢. استمرار دور الدولة ومؤسساتها في العملية الانتاجية وتحديد الوجهة الاقتصادية.

٣. تراجع الدور السياسي امام توسع الاصلاحات الاقتصادية.

٤. زيادة الفجوة بين الفقراء والاعنياء، وبين الريف والمدينة، وزيادة نسبة التلوث البيئي.

٥. ارتفاع البطالة في بعض القطاعات وتدهور الرعاية الاجتماعية.

٦. تنامي طبقة الرأسماليين المحلية المرتبطة بمصالح دولية.

٧. ارتفاع مديونية الصين ارتباطا بالأزمة المالية العالمية.

الإشترابية ذات الخصائص الصينية .. هكذا يقود الحزب الشيوعي الصيني بلاده نحو التنمية والنهضة/ صلاح عدلي محاضرة للرفيق صلاح عدلي - السكرتير العام للحزب الشيوعي المصري

بدعوة من الحزب الشيوعي الصيني قضيت في الصين عشرة أيام ممثلاً للحزب الشيوعي المصري ضمن وفد للأحزاب الشيوعية اليسارية العربية ضم ٢٠ قيادياً لـ ١٦ حزبا من ٨ دول عربية، وقد شارك في الوفد من مصر الزميل محمد الطنبولي عن حزب التجمع والسفير معصوم مرزوق عن حزب التيار الشعبي، وكان الغرض من الزيارة هو تدعيم اواصر التعاون والصداقة بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب اليسارية العربية. وكان لها هدفان رئيسيان الأول هو التعرف عن قرب على تجربة الإشترابية ذات الخصائص الصينية والتي من أهم جوانبها "الإشترابية السوق" ،وهي النظرية التي صاغها الرفيق دنج هسياو بنج بعد وفاة الزعيم التاريخي ماوتسي تونج، وبدأ تطبيقها في الصين منذ عام ١٩٧٨ وعرفت باسم سياسة الإصلاح والانفتاح. والهدف الثاني من الزيارة هو عرض رؤي الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية للاوضاع المتفجرة التي تتعرض لها البلدان العربية في المنطقة وكيفية مواجهتها.

ارتفاع مستوى المعيشة

وقد تم تنظيم لقاءات وجلسات مباحثات مع رفاق من كبار المسؤولين في دائرة العلاقات الخارجية، ودائرة التحرير والترجمة، والاكاديمية الوطنية للإدارة، التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. كما تم ترتيب لقاءات مع مسئولين حزبيين في مدينتي شانغهاي وتشانج شا بالإضافة الي عقد ندوة مهمة في بكين بعنوان "حول الاوضاع في المنطقة العربية وفاق الإشترابية".

ولا شك ان هذه اللقاءات بالإضافة الي حفاوة الاستقبال والتغطية الاعلامية تعد بمثابة خطوة مهمة عكست مدى اهتمام الحزب الشيوعي الصيني بتدعيم وتطوير علاقاته مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية، خاصة بعد صدور وثيقة المبادئ التي اعلنتها الصين حول علاقتها مع البلدان العربية قبيل زيارة الرئيس الصيني شي جين بنج للمنطقة اواخر شهر يناير الماضي والتي زار خلالها مصر والسعودية وايران .

ولقد حققت الصين خلال الثلاثين عاما الاخيرة نهضة اقتصادية جبارة تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني وتجلي ذلك في الارقام المتحققة، حيث زاد متوسط دخل الفرد في الصين من ١٨٦ دولارا عام ١٩٧٨ الي ٧٧٠٠ دولار بداية عام ٢٠١٦ وسوف يصل الي عشرة آلاف دولار عام ٢٠٢٠، وحققت الصين متوسط معدل نمو سنوي ١٠٪ خلال الثلاثين عاما الاخيرة كما يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني اكبر اقتصاد في العالم منذ عام ٢٠١٠ بعد الولايات المتحدة، حيث بلغ حجم اقتصاد الصين ١٠ تريليونات دولار، ومن المتوقع ان يصل الي ١٧ تريليونا عام ٢٠٢٠. وان تسبق الولايات المتحدة قبل عام ٢٠٢٢، وارتفع مستوى معيشة المواطنين ومستوى التأهيل العلمي والمهني بنسبة كبيرة وزاد عدد السيارات الي ١٤٠ مليون سيارة، كما بلغ عدد السائحين الصينيين في الخارج العام الماضي ١٢٠ مليون صيني صرفوا ما يعادل ١٥٠ مليون دولار، واختفت تماما ظاهرة الاحياء العشوائية في المدن وزاد عدد مستخدمي شبكة الانترنت الي ٧٠٠ مليون صيني.

محو الفقر

ويعترف المسئولون الصينيون بان الصين رغم كل ذلك ما زالت دولة نامية فمستوى دخل الفرد فيها مازال متدنيا قياسا بالبلدان المتقدمة نظرا لان عدد سكانها يبلغ ١,٤ مليار نسمة وما زال اكثر من ٧٠ مليون صيني يعيشون تحت خط الفقر، كما ان هناك فوارق كبيرة في الدخل وتناقضات واضحة بين المناطق المتقدمة والمناطق الفقيرة وكذلك بين الريف والحضر الا انهم يرون ان هذا ثمنا كان لا بد من دفعه حتى الآن، وان المرحلة القادمة سوف تشهد تحسنا ملحوظا حسب الخطط الموضوعية حيث سيتم محو الفقر عام ٢٠٢٠ كما سيحدث تحول جوهري في السياسة الاقتصادية للصين للتركيز على تلبية حاجات الطب الداخلي وتحسين مستوى معيشة المواطنين .

لمستقبل مشرق

ولقد تأسس الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٢١ وكان عدد اعضائه ٥٠ عضوا والان يبلغ عدد اعضائه ٨٧ مليونا ويحكم دولة مترامية الاطراف متعددة القوميات (٥٦ قومية). وفي لقاء مع تشي بياو الخبير المتخصص في تاريخ الحزب الشيوعي الصيني الذي يلقي محاضرات لاعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية دار حوار مهم حيث قال "ان الماركسية هي النظرية الوحيدة القادرة على ضمان مستقبل مشرق للامة الصينية وان الحزب لا يتمسك بالالتزام بالنصوص لأن ذلك أوصل الصين الي اوضاع حرجة وطريق مسدود لذلك يعتمد الحزب على ماركسية "متصينة" تسترشد بالماركسية اللينينية وافكار ماو ونظرية دنج هسياو بنج ومفاهيم وضعها الزعماء الذين اتوا بعده، وان الاساس هو الانطلاق من الواقع والتاكيد على تعدد نماذج الاشتراكية وانه على كل بلد اختيار النموذج الذي يتوافق مع ظروفه وواقعه مع ضرورة الاستفادة من دروس وتجارب الاخرين".

خدمة الشعب

كما اكد "ان الحزب الشيوعي الصيني لا يمثل فقط مصالح الطبقة العاملة بل يمثل الشعب الصيني كله والشعار الرئيسي للحزب هو خدمة الشعب وانه القائد لكل مؤسسات الدولة وان هناك ٨ احزاب ديمقراطية في الصين تقبل بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وهي مشاركة وليست معارضة، كما ان قيادة الحزب الشيوعي الصيني للجيش هي قيادة مطلقة".

ولقد وجهت إليه سؤالا كيفية تمثيل الحزب لمصالح الشعب كله بينما مصالح العمال والرأسماليين هي مصالح متعارضة وخاصة بعد تزايد دور القطاع الخاص الذي اصبح يمثل ٦٠٪ من حجم الاقتصاد، وقدم الخبير الصيني اجابة تدعو الي التفكير والتأمل حيث قال "انا اشعر ان ما يهمكم هو معرفة هل سوف تنزلق الاشتراكية الصينية الي الرأسمالية؟ وهل ما زالت اشتراكية ام لا؟ فالمجتمع الاشتراكي من المفترض انه مجتمع يتميز بالعدالة وبتنمية اقتصادية واجتماعية رفيعة المستوى وثروات غنية، لذلك فهو مجتمع وفرة يتميز بالتقدم في القوى المنتجة. ونحن في الصين كنا نريد مجتمعا اشتراكيا صافيا ١٠٠٪ وانغلقتنا على انفسنا ولكن برهنت الحقيقة على ان هذا الطريق هو طريق مسدود. فكيف نبني مجتمعا اشتراكيا عادلا ومتطورا؟" واضاف بان ماركس قد اعطى الاجابة: لا بد ان نبني مبنى اشتراكيا باستخدام المواد الرأسمالية، وأكمل "قد برهن التاريخ على أنه لا بد من استيعاب العناصر المعقولة في المجتمع الرأسمالي قبل ان نبني المجتمع الاشتراكي، أي من اجل تحقيق اهداف الاشتراكية لا بد من التعاطي مع الشيطان فهل نفتح شبابيكنا ام لا واذا فتحنا النافذة ودخل الذباب والناموس فهل هذا يشكل مشكلة كبيرة" ويواصل الرفيق الصيني ان سياستنا تسعى الي الغنى المشترك والعدالة فهل نحقق ذلك بتقسيم الثروات على كل واحد بالتساوي. هل هذا هو الاسلوب الذي يحقق الوفرة والغنى المشترك. لقد برهن التاريخ على ان نزعة المساواة المطلقة لا تساعد على تحقيق الغنى المشترك ولكنها تؤدي الي الفقر المشترك اذ يكمن الحل في السماح لبعض الناس وبعض المناطق في تحقيق الغنى اولا ثم بامكاننا مساعدة الاخرين على الغنى والتطور بعد ذلك وهذا ما حدث في التجربة الصينية التي لم تأخذ باسلوب الصدمة كما فعل السوفيت ولكنها اخذت باسلوب الاصلاح المتدرج والتجريب في بعض المناطق اولا ثم التعميم الشامل بعد نجاح التجربة".

روح عملية

ولقد حرصت على أن أنقل هذه الفقرات السابقة من حديث المسئول الصيني لأنها تعكس الروح العملية التي تسود فهم الصينيين للماركسية والاشتراكية خاصة أنهم يؤكدون انهم مازالوا يعيشون في المرحلة البدائية من الاشتراكية التي سوف تستمر مائة عام حتى عام ٢٠٥٠ حيث ستنقل البلاد بعد ذلك الى المرحلة الارقي ولذلك فان التجربة لازالت غير مكتملة ولا يمكن الحكم عليها بشكل متعسف او احادي

الجانب والملاحظة الاخرى المهمة التي لاحظتها في حديثي مع المسؤولين الصينيين ان قضية محاربة الفساد والدعوة الي النزاهة هي قضية حياة او موت بالنسبة للحزب ومكانته بين الجماهير ولقد اكدوا انه منذ عام ٢٠١٢ تمت معاقبة ١٣٨ وزيرا من ضمنهم عضو دائم في المكتب السياسي كما يتبعون سياسة ضرب "النمر مع الذبابة" أي ضرب الفساد في القمة والقاعدة مهما كان حجم الفساد ومستوى المسئول .

اشتراكية صينية

وهناك بالتأكيد جوانب اخرى لا يتسع المجال لطرحها في هذا المقال تتعلق بموقف الحزب الشيوعي الصيني من قضية المركزية الديمقراطية، ومن قضية الديمقراطية السياسية في المجتمع، ومن علاقة الحزب بالمنظمات الديمقراطية والنقابية، وكذلك موقفه من حرية الاعلام ومن التعددية الثقافية والدينية .

ولكن يظل السؤال الملح مطروحا هل هذه النهضة الكبرى التي تحققت في الصين تصب لصالح الاشتراكية أم لصالح الرأسمالية؟ ولقد تعددت مواقف المفكرين الماركسيين بل مواقف الشيوعيين في العالم وانقسمت في الاجابة على هذا السؤال الي ثلاثة فرق اساسية .فريق يرى ان ما يحدث في الصين هو توجه نحو الاشتراكية وان نظريتها تستند جذورها الي السياسة الاقتصادية الجديدة "النيب" للينين عام ١٩٢١ وطورها الزعيم دينج والينيون في نظريتهم للاشتركية ذات الخصائص الصينية .وفريق آخر يرى أن التنمية في الصين تسير نحو الرأسمالية، وانها لم تعد تمت للاشتركية بصلة، وفريق ثالث يرى أن هذا التحول كان ضرورة، ولكنه يترث ولا يتسرع في الحكم على التجربة حيث إنها من وجهة نظره مازالت مستمرة ولم تكتمل بعد .ويعد المفكر سمير أمين من أنصار هذا الفريق الثالث، كما انني شخصيا كنت منحازا لهذا الرأي ولكنني ورغم ان هذه الزيارة قد أثارت لدى العديد من التساؤلات، الا انه قد زاد تفاؤلي بعد ما شاهدته من قدرة وحيوية الحزب الشيوعي الصيني وقياداته الشابة التي تقابلنا معها في كل لقاءاتنا .بالاضافة لما وجدته من سعة أفقهم ورحابة صدرهم وصراحتهم في الاعتراف بالمشاكل وأوجه القصور في تجربتهم، واصرارهم على التمسك بالاشتركية باعتبارها الحل الوحيد لمستقبل مشرق للصين والعالم.

من دينغ شياو بينغ... إلى شي جين بينغ

قراءة في التجربة "الاشتراكية" الصينية

/ د. ماري ناصيف - الدبس *

مقال للرفيقة د. ماري ناصيف - الدبس عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني والمنسق العام للقاء اليساري العربي

مع بداية الألفية الثالثة، عادت الصين إلى واجهة الأحداث، وبدأت تلفت الأنظار إليها مجدداً، مثيرة الكثير من الجدل والسجال حول دورها اللاحق في ظل اتجاه العالم نحو التعددية القطبية، من جهة، ونتيجة التطور الاقتصادي المضطرب الذي تشهده، بينما لم يستطع العالم الرأسمالي السيطرة كلياً على أزمته التي انفجرت في العام ٢٠٠٨ والتي تهدد بتداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية يمكن لها أن تجرّ إلى ما يشبه الحرب الكونية بهدف إعادة تقسيم الأسواق ومصادر الطاقة العالمية وطرق نقلها، من جهة أخرى. ويمكن اختصار الجدل القائم ببضعة تساؤلات موضوعية تركز على الجانب الاقتصادي أساساً لتتطرق منه إلى تحديد هوية النظام القائم في الصين وأفق تطوره المستقبلي.

أول تلك التساؤلات يتمحور حول الآتي: هل هناك فعلاً "معجزة صينية" نتجت عن التوجهات الإصلاحية التي وضعها دينغ شياو بينغ في العام ١٩٧٩ تحت مسمى "سياسة الإصلاح والانفتاح" والتي فتحت أفق الصين أمام تجربة جديدة مستقاة من تاريخ هذا البلد وشعبه؛ تجربة أطلق عليها اسم "اقتصاد السوق الاشتراكي"، وذكّرت البعض منا بتجربة "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي خاضها لينين في العام ١٩٢١ لإخراج بلاده من العزلة والحصار المضروبين حولها، وإن يكن هناك اختلاف في الظروف التي أدت إلى كلا التجربتين، إن من حيث الشكل أم من حيث المحتوى خصوصاً.

والتساؤل عن المعجزة الصينية يقودنا إلى تساؤل آخر يقول: هل أصبحت الصين، بفعل تلك "المعجزة"، على قاب قوسين أو أدنى من التحول إلى القوة الاقتصادية

الأولى عالمياً؟ أم أنها وصلت إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه وبدأت بالتراجع الذي تدلّ عليه معدلات النمو التي انحدرت من عشرة بالمائة سنوياً إلى ما يقارب ٦،٧ بالمائة، حسب التوقعات للعام الحالي؟ أي، بكلام أوضح، هل يمكننا الجزم مع بعض الاقتصاديين المتشائمين بأن الصين تقف اليوم على مشارف أزمة يمكن أن تطيح ببعض ما تحقق، كما جرى بالنسبة لليابان في نهايات القرن الماضي؟

إلا أن السؤال الأهم بالنسبة لنا يبقى التالي: هل لا تزال الصين تسير ضمن المسار الاشتراكي، أي هل ما يطبق اليوم هو فعلاً "اشتراكية ذات خصائص صينية"، أم أن الانتقال الرطب باتجاه اقتصاد السوق (وإن جرت تسميته "اقتصاد السوق الاشتراكي") والتطور الكبير للقطاع الخاص، الذي يساهم بما مقداره ستين بالمائة من عملية الإنتاج والذي يشكل أكبر مصدر للتوظيف، قد حوّل الصين عن المسار الذي انطلق منذ ستة وستين عاماً بفعل انتصار الثورة العظمى الثانية بعد ثورة أكتوبر؟

للإجابة عن هذه الأسئلة والتساؤلات الأساسية، التي تنطوي بدورها على عدد كبير آخر من التساؤلات التفصيلية المتعلقة بالحاضر والمستقبل، لا بدّ لنا من إجراء مراجعة، سريعة، للمراحل المختلفة التي مرّت بها الصين قبل وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في العام ١٩٤٩، وخاصة بعد ذلك التاريخ.

فإذا ما عدنا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لوجدنا أن الصين كانت تمثل، لوحدها، ثلث الثروة العالمية؛ وهذا أمر لا يزال الاقتصاديون الرأسماليون يلقون النقاب عليه، بسبب ما أدّت إليه "حرب الأفيون" البريطانيتين، ومن ثم كل أشكال الاستعمار التي تعاقبت أو تواجدت في آن معاً على الأرض الصينية، من نتائج مدمّرة للاقتصاد الصيني ومن نهب لثروات البلاد. ولم يساعد التخلص من الاستعمار الياباني ووصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في تطوير أوضاع هذا البلد، خاصة وإنّ النزاعات الداخلية بدّدت العديد من الفرص التي كان بالإمكان استخدامها من أجل التخفيف من وطأة الحصار الخارجي، الإمبريالي، الذي فرض على الصين في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، من المستوى السياسي والدبلوماسي إلى الحرب الاقتصادية... وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى الدور السلبي الذي لعبته "الفقر العظيم إلى الأمام" ومن بعدها "الثورة الثقافية" في زيادة الانغلاق والفقر وكذلك في تهميش قسم لا يستهان به من المثقفين وكبار التكنوقراطيين التي كانت الدولة الصينية بحاجة لهم للنهوض بالأعباء الملقة على عاتقها تجاه أكثر من ست مائة مليون إنسان، معظمهم من سكان الريف ومن فقراء الفلاحين. خلاصة القول أن الرئيس ماو تسي دونغ ترك، في العام ١٩٧٠، للذين خلفوه، بلداً منغلقة على العالم (بفعل الحصار الإمبريالي، من جهة، والتفوق على الذات، من جهة أخرى)، يعاني من التخلف والفقر المدقع ومن تراجع مخيف في الناتج الفردي والعالم[1].

هذه المراجعة تبرز بصورة واضحة لا لبس فيها ما تم إنجازه في خلال ثلاثين عاما ونيّف من ثورة صناعية وتكنولوجية كاسحة تطلّبت من أوروبا (وحتى أميركا) أكثر من قرن لإنجازها؛ فقد تطوّر الاقتصاد الصيني بما نسبته عشرة بالمائة وأحيانا اثنتا عشرة بالمائة سنويا. وهذا التطور المذهل وغير المسبوق سببه الفارق الكبير بين مفهومي "سياسة الإصلاح والانفتاح" والثورة الصناعية في أوروبا، هذا الفارق الذي يمكن تحديده في أسباب ثلاثة.

أول تلك الأسباب يكمن في كون الثورة الصناعية الصينية تراكمت، على عكس البلدان الرأسمالية، مع التخطيط لتطوير القاعدة المادية التي سيبنى عليها في ما بعد الاقتصاد الاشتراكي، بالترافق مع تطوير دور القوى المنتجة في عملية التغيير الراهنة والمستقبلية^[2]... الأمر الذي يذكّرنا بـ"السياسة الاقتصادية الجديدة" التي وضعها لينين والبلاشفة في العام ١٩٢١، بعد انتهاء الحرب الأهلية في روسيا، وما خلفته من دمار في اقتصاد بلد زراعي، قاعدته الأساسية فلاحية هو الآخر، وغير متطوّر صناعيا؛ هذه السياسة التي هدفت، يومها كذلك، إلى العمل على تطوير القوى المنتجة سريعا، عبر المزج بين الانتاج الرأسمالي وإشراف دولة العمّال المتحالفة مع الفلاحين الفقراء.

وهنا يكمن السبب الثاني، الاستراتيجي، المشترك نسبيا مع التوجّه اللينيني، والمتمثل في الجمع بين رقابة الدولة على الاقتصاد والحفاظ الدقيق على دور الملكية العامة الاشتراكية، وبين انفتاح قطاعات أساسية من الاقتصاد الوطني على الخارج، بهدف الاستفادة من كل التجارب والاكتشافات التي يمكن أن تساعد في تطوير هذه القطاعات، بدءا باستيراد التقنيات الحديثة عدا عن رؤوس الأموال الضرورية، دون أن يعني ذلك عدم السعي لإنتاج تلك التقنيات وتطويرها، بهدف الانتقال ممّا يسمّى "صنع في الصين" إلى "من صنع الصين". والفارق واضح بين الاثنين. وفي هذا المجال، لا بد من القول أن دينغ شياو بينغ قد استطاع في السنوات العشرين الأولى لتطبيق السياسة الجديدة إيجاد التوازن المطلوب والضروري بين الاقتصاد الموجه من قبل الدولة الصينية وبين اقتصاد السوق "الاشتراكي"، وذلك من خلال مبدأ "دولة ونظامين"، مع الاهتمام بشكل خاص بالثورة التكنولوجية، واضعا ما استطاع الحصول عليه من رؤوس أموال (صينية على وجه الخصوص) وتكنولوجيات عالية في خدمة الاقتصاد الكلي الذي سيخدم بدوره مهمة تطوير المجتمع الصيني والقوى المنتجة فيه على وجه الخصوص... وهي أمور لم تضعها القيادة السوفياتية خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ضمن أولوياتها، فكانت نتيجة عدم الاهتمام بالثورة التكنولوجية (الجيل الثاني)، إلا في مجال الصناعات الحربية، أن تطوّر الاقتصاد السوفياتي باتجاه وحيد الجانب أوصله إلى السيطرة على الفضاء الخارجي بينما لم يستطع الاستفادة من "السيبرنتيك" في مجال تطوير الاتصالات المدنية والصناعات الخفيفة وحتى الثقيلة.

أما السبب الثالث لنجاح سياسة "الإصلاح والانفتاح" فيمكن، برأينا، في التحديد الذي أطلقه دينغ شياو بينغ لطريق التنمية السلمية: "الصين بلد اشتراكي وبلد يتطور، فهي من العالم الثالث. وإذ تساعد الحكومة الصينية، ومعها الشعب الصيني، كل الشعوب والقوميات المقموعة، في نضالها من أجل الحصول على الاستقلال الوطني وتطوير اقتصاداتها ومواجهة الاستعمار والامبريالية وكل محاولات الهيمنة، يبقى أن الصين بالمقابل ليست قوة عظمى، ولن تسعى يوماً لأن تكون كذلك"^[3]. هذا التحديد يعني قبل كل شيء الاستفادة من السلام من أجل الدفع بالتنمية، خاصة وأن تكاليف خوض الحروب باهظة على المستويات كافة، البشرية كما المادية. لذا، تحاول الصين على الدوام تفادي النزاعات المسلحة دون أن يعني ذلك التخفيف من دور القوات العسكرية وتحديثها وتطويرها ودعمها بما يلزم، مع إبقائها تحت السيطرة الكاملة للحزب الشيوعي الصيني.

لا شك في أن هذه الأرقام الثلاثة قد ساعدت بشكل مباشر في إنجاح التجربة، إن على صعيد حياة الفرد أم الوضع العام. وأفضل دليل يمكن تقديمه هو تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي من ما يعادل ٣٠٠ دولار إلى ما يعادل ٧٥٠٠ دولار خلال السنوات الثلاثين الماضية (مع توقع أن يصل إلى عشرة آلاف في العام ٢٠٢٠) ... وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التزايد الهائل لعدد السكان، الذي أصبح يقارب مليارا وأربعمائة مليون، قلنا بوجود نوع من "المعجزة" وباستمرار هذه المعجزة في وقت لم تستطع المراكز الرأسمالية الأميركية والأوروبية أن تتخطى حتى الآن أزمتهما الجديدة - القديمة.

صحيح أن الصين تأثرت بالأزمة الرأسمالية الأخيرة في العام ٢٠٠٨، وبما تركته من انعكاسات على عدد من المؤسسات الصينية وعلى قسم من القوى المنتجة بالتالي، وبالتحديد على ضرورة إعادة "العمال الجوالين" إلى الريف وتركيزهم فيه، مع ما يتطلبه ذلك اقتصاديا واجتماعيا، وصحيح أيضا أن ما يقارب السبعة بالمائة من الصينيين من سكان الريف لا يزالون يعيشون على حافة الفقر أو تحت خطه، وصحيح كذلك أن مشاكل عدة، لم تجد بعد حلاً ناجعا لها، بدءاً بمشكلة التفاوت في النمو بين المدينة والريف، ومشكلة التركيز على الصناعات التصديرية أكثر من الصناعات الأخرى، وصولاً إلى التوازن البيئي المفقود، وخاصة إلى مشكلة الديون والاستثمارات الخارجية، غير أن هذه المشاكل لا تلغي الانجازات الكبيرة التي تحققت في بلد عدد سكانه يوازي ربع سكان العالم كله. من هذه الانجازات تحقيق الغذاء والكساء والتعليم، والطبابة والاستشفاء نسبياً، لجميع أفراد الشعب؛ والعمل جار من الآن وحتى العام ٢٠٢٠ لبناء أسس مجتمع الرفاه، خاصة لجهة توفير المساكن والراحة والكماليات... وهذا يمكن مشاهدته بأب العين، ليس فقط في المدن الكبرى والمناطق الاقتصادية الجديدة، بل كذلك في أغلبية المناطق وخاصة الريفية منها^[4].

وإذا كنا خارج مجموعتي المتفائلين بسقوط الصين قريباً: مجموعة، الذين يطرحون السيناريوهات المختلفة عن حصول تباطؤ قريب في عمليتي الإنتاج والتنمية في

الصين، وعن تراجع في القدرة الشرائية للفرد¹⁵، والمتفانين، بالمقابل، بوصول الصين قريبا إلى المرتبة الاقتصادية الأولى عالميا، لا نستطيع إلا أن نرى أهمية الصين ودورها في عالمنا المعاصر، من جهة، وكذلك أهمية دور الحزب الشيوعي الصيني، خاصة بعد التغيرات التي أدخلت على هيكله في المؤتمر الثامن عشر.

يبقى أن نجيب على السؤال الأخير: هل تصح تسمية ما يبني في الصين بناءً اشتراكياً؟ وهل هناك اشتراكية خاصة بالصين، أي "اشتراكية ذات خصائص صينية"، مختلفة عن تلك التي تطبق في فيتنام أم في كوبا؟

مما لا شك فيه أن الحديث عن الاشتراكية كنظام اقتصادي - اجتماعي في الصين أو غيرها من البلدان قد أصبح اليوم أكثر واقعية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأزمات الرأسمالية التي انفجرت في العام ٢٠٠٨، والتي برهنت أن عولمة تأخذ بعين الاعتبار رأس المال دون العمل هي عولمة ساقطة، وأن الرأسمالية غير قادرة على حل مشكلات العالم، بما يعني سقوط نظرية "نهاية التاريخ" وكل ما بني حولها وعلى أساسها؛ لذا، فإن العودة إلى مقولة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هي عودة واقعية لها ما يبررها في النظرية والممارسة. كذلك، لا بد من التأكيد على أن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى تبعا لنموذج واحد وعبر مركز واحد أو شكل واحد، بل إنها يمكن أن تكتسب أشكالا مختلفة نتيجة تطور النظرية المرتبط بدوره بتطور العصر والممارسة والتقدم العلمي. لذا، تبرز اختلافات ملحوظة بين ما يجري في كوبا مثلا أو في فيتنام وبين ما يجري في الصين، غير أن هذه الاختلافات، الناجمة عن مستوى التطور المادي في هذا البلد أو ذاك، لا تلغي وحدة المبادئ الأساسية، من الفهم المادي للتاريخ، إلى العلاقة بين تطور وسائل الإنتاج وتطور القوى المنتجة، إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، إلى تحديد التناقض الرئيسي وأشكال مظهره في كل مرحلة من المراحل... وصولا إلى الدور القيادي للحزب الشيوعي في عملية التغيير باتجاه الاشتراكية.

وإذا ما قرأنا في تاريخ الحزب الشيوعي الصيني المعاصر، وبالتحديد في الأدبيات الصادرة عن المؤتمر الثامن عشر الأخير، لوجدنا أنه حزب يرى في أفكار ماركس ومن ثم لينين ما يؤدي إلى مستقبل مشرق للصين، إلى جانب الاعتماد على أفكار القادة الصينيين الكبار، أي ماو تسي دونغ ودينغ شياو بينغ على وجه الخصوص. ويعتمد الحزب في بنائه الداخلي على مبدأ المركزية الديمقراطية، كما يعتبر أنه طليعة الطبقة العاملة الصينية وممثل الأمة الصينية التي يقودها باتجاه بناء المرحلة الثانية من الاشتراكية. غير أن التساؤل يبقى مشروعا في ما خص كيفية الجمع بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه، خاصة لجهة منع تشكل طبقة رأسمالية نقيضة...

التساؤلات كثيرة وكبيرة، وهناك أمور عديدة من غير الواقعي وغير الممكن الجزم فيها، إلا أن هذا لا يلغي أهمية وضرورة متابعة تلك التجربة الاشتراكية التي انحاز

إليها ربع سكان العالم؛ فهي، في حال استمرارها في التقدم، ستشكل بدون أدنى شك بداية التغيير نحو عالم جديد.

في العام ٢٠١٧، سيحتفل العالم بالذكرى المئوية لثورة أكتوبر التي فتحت طريق التغيير الاشتراكي أمام البشرية؛ فهل تكون الثورة الصينية الثانية، وما أنجزته بالنسبة للشعب الصيني، منطلقاً لعودة الثقة بالاشتراكية؟

* يلخص هذا المقال حصيلة جولات ميدانية خلال زيارة إلى جمهورية الصين الشعبية، بناء على دعوة إلى الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية، للاطلاع على الأوضاع الملموسة والقضايا النظرية التي تثيرها تجربة البناء الاشتراكي في الصين في المرحلة الانتقالية الراهنة. وشملت الزيارة مختلف أنحاء الصين من المدن والقطاعات الصناعية الطبيعية إلى الأرياف التي لا تزال تعاني ضعف التطور، وحفلت الزيارة بنقاشات معمقة مع الرفاق والمسؤولين.

- لوموند ديبلوماتيك (تشرين الثاني، ٢٠١٢) "من ماو إلى دينغ شياو بينغ، كيف استعادت الصين [1]موقعها".

[2]- النداء (العدد ٢٨٥، ١٨ آذار، ٢٠١٦) "سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، تجربة اشتراكية مختلفة؟".

[3]- من خطاب دينغ شياو بينغ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٤.

[4]- ما يمكن استخلاصه من خطابات الرئيس شي جين بينغ والقادة الآخرين ومن الزيارات إلى مناطق صينية مختلفة، عدا عن تقارير بعض علماء الاقتصاد والاجتماع من خارج الصين.